المحاضرة 5/**المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية**

اتجهت النظرية الخليلية الحديثة. إلى إعادة قراءة التراث اللغوي العربي الأصيل، والبحث عن خباياه، لقد سعت منذ ظهورها إلى بعث الجديد عبر إحياء المكتسب فتجاوزت مرحلة الاقتباس السلبي عند نقلها عن الغرب، أو عند نشرها عن العرب. وتنطلق هذه النظرية في قراءتها للتراث وتأصيل أفكاره من منطلقين أساسيين هما:

 – لا يفسر التراث إلا التراث، فكتاب “سيبويه” لا يفسره إلا كتاب “سيبويه”. ومن الخطأ أن نُسقط على التراث مفاهيم وتصورات دخيلة تتجاهل خصوصياته النوعية.

– أن التراث العربي في العلوم الإنسانية عامة واللغوية خاصة ليس طبقة واحدة من حيث الأصالة والإبداع، فهناك تراث وتراث!

 لقد اعتمد العلماء العرب، ورائدهم في ذلك الخليل، في تحليلهم للظاهرة اللغوية عددا من المفاهيم والمبادئ اللغوية التي سيكون لها دور عظيم في تفسير العلاقات المعقدة المجردة الكامنة وراء اللغة، ومن ثمة في تطوير معلوماتنا حول الظواهر اللغوية . ومن أهم هذه المبادئ نذكر المفاهيم الآتية:

–1 **مفهوم الاستقامة :** يميز “سيبويه” في الكتاب بين السلامة الراجعة إلى اللفظ، والسلامة الخاصة بالمعنى، كما يميّز أيضا بين السلامة التي يقتضيها القياس (أي النظام العام الذي يميز لغة من لغة أخرى) والسلامة التي يفرضها الاستعمال الحقيقي للناطقين، وذلك في قوله في باب “الاستقامة من الكلام والإحالة” » فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسآتيك غدا، وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدا، وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حَمَلْتُ الجَبَل، وشربتُ ماء البحر ونحوه، وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيدٌ يأتيك وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس [[1]](#footnote-2)«

فواضح من هذا الكلام أن “سيبويه” يحدد مفهوم السلامة وعلاقتها باللفظ والمعنى من ناحية، والقياس والاستعمال من ناحية أخرى. فهناك المستقيم الحسن، والمستقيم القبيح، والمستقيم المحال، ويمكن صياغة هذه المعاني بشكل آخر أكثر وضوحا :

– فالمستقيم الحسن = السليم في القياس والاستعمال جميعا.

– والمستقيم القبيح = السليم في القياس وغير السليم في الاستعمال.

– وأما المستقيم المحال = سليم في القياس والاستعمال، غير سليم من حيث المعنى

–2 **مفهوم الانفراد** : ينطلق النحاة الأوائل في تحليلهم للغة من “الاسم المفرد” باعتباره النواة أو الأصل الذي تفرع عنه أشياء أخرى. وقد أطلق “الخليل” على هذا المفهوم مصطلح “الاسم المظهر (المضمر)، كما أطلق عليه “ابن يعيش” و”الرضي الإسترباذي” مصطلح اللفظة .

واللفظة في اللسانيات الخليلية عمادها الوقف والابتداء، فهي أقل ما يُنطقُ به مما ينفصل فيُسكت عنده ولا يلحق به شيء. أو يَبْتَدِئ فلا يسبقه شيء. فما ينفرد وينطق، أو ما ينفصل ويبتدئ هو صفة الانفراد. ومما تجدر الإشارة إليه، أن كل وحدة لغوية قابلة للانفصال عما قبلها أو ما بعدها من الوحدات؛ بمعنى أن كل وحدة لغوية يمكن الابتداء بها والوقوف عليها حسب موقعها في الكلام.

فمن الألفاظ ما ينفصل ويبتدئ مثل: “الرئيس” في نحو قولنا: “جاء الرئيس” و”الرئيس جاء”. ومنها ما ينفصل ولا يبتدئ مثل ضمير “تاء الفاعل” و”نا المضاف إليه في نحو قولنا: “خَرَجْتُ” و”كتابُنا”. ومنها ما يبتدئ ولا ينفصل مثل حرف الجر في نحو قولنا: “في التأني السلامة”.

ويحمل النحاة “اللفظة” على غيرها من المثل والنماذج فتفرع إلى لفظات هي نظائر للنواة، ولكنها أوسع منها، من خلال تعاقب زيادات قبلية وبعدية عليها دون أن تفقد وحدتها أو تنفرد فيها أجزاؤها، فلا تخرج عن كونها لفظة (أي قطعة واحدة). وسمى النحاة هذه القابلية للزيادة يمينا ويسارا “التمكن” ولاحظوا أن لهذا التمكن درجات تترتب كالآتي

أ – المتمكن الأمكن، ويتمثل في اسم الجنس المنصرف كرجل وفرس وشجرة.

ب – المتمكن غير الأمكن، ويتمثل في الممنوع من الصرف.

جـ – غير المتمكن ولا أمكن، ويتمثل في الاسم المبني.

وانطلاقا من التصور السابق لمفهوم اللفظة يحدد د/ عبد الرحمن الحاج صالح اللفظة الاسمية تحديدا إجرائيا كما يلي

 الاسم (تحديده الإجرائي)



–3 **مفهوم الكلمة واللفظة** :كما سبق وأن أشرنا، أن النحاة الأوائل انطلقوا في تحليلهم للغة من مستوى اللفظة باعتبارها أصغر وحدة من الكلام مما يمكن أن ينفصل ويبتدئ، وهي أقل ما يمكن أن ينطق به مما يصلح أن يكون مبنيا على اسم أو فعل، أو مبنيا عليه اسم آخر أو فعل. وبناء على هذا المفهوم فإن العبارات التالية: رجل، الرجل، مع الرجل، رجل الغد، رجل قام أبوه أمس، الرجل الذي قام أبوه أمس… كل واحدة منها بمنزلة اسم واحد أي “لفظة” بتعبير “الرضي” لا كلمة.

ولقد عَرَفَ “سيبويه” هذه الوحدة وعبَّر عنها في أماكن عديدة من “الكتاب” بعبارة “كالاسم الواحد” أو “بمنزلة الاسم الواحد”، ومن ذلك مثلا قوله عندما تعرض لموضوع النعت : »فأما النعت الذي جرى مع المنعوت فقولك: مررت برجلٍ ظريفٍ قبلُ، فصار النعت مجرورا مثل المجرور لأنهما كالاسم الواحد«

أما الكلمة عند النحاة الأوائل فهي أدنى عنصر تتركب منه “اللفظة”،  إذ تحدد بالموضع الذي تظهر فيه في داخل المثال (الحد). وعلى هذا فالكلمة كاصطلاح نحوي ليست دائما مورفيما أقل ما ينطق به مما يدل على معنى بل هي العنصر الدال الذي يمكن أن يحذف من (اللفظة) دون أي ضرر أو تغيير للعبارة، كالحذف لحرف الجر من لفظة “بالرجل”. فخروجه لا يسبب تلاشي الاسم.

-4 **مفهوم الموضع والعلامة العدمية** :إن المواضع التي تتعاقب عليها الكلم، وتترتب فيها مع النواة (أي الاسم المفرد)، بعمليات الوصل، هي خانات تحدد بالزيادة التدريجية، إذ تمثل هذه الزيادات التحويلات التفريعية التي يتم من خلالها الانتقال من الأصل إلى مختلف الفروع أو العكس ( ردّ الفروع إلى أصلها)، وعلى الرغم من الاختلاف الموجود، من حيث الطول والقصر بين العبارات التي تظهر بالتحويل التفريعي في داخل المثال المولد للفظة (schème générateur)؛ (رجل، الرجل، بالرجل، رجل الغد، رجل قام أبوه أمس..الخ.) إلا أنها تُعدُّ عبارات متكافئة باصطلاح الرياضيات، ولا يخرجها ذلك عن كونها لفظة. وبهذه العمليات التحويلية الخليلية يتحدد موضع كل عنصر في داخل المثال، كما في الرسم التالي



إن هذه الطريقة في تحليل الكلام، واكتشاف البنية الجامعة للكمية الكبيرة من الأنحاء، قد بناها النحاة الأولون على عدد من المفاهيم والتصورات، وعدد من الأساليب في علاج الكلام، فالنحاة العرب كما يقول د/ عبد الرحمن الحاج صالح ينطلقون من اللفظ في ظاهره، ولكن لا يتناولون الكلام جملة جملة، وقطعة بعد قطعة، فيقابلوا بينها لإظهار الفوارق من حيث صفاتها الذاتية كما هو الشأن عند البنويين (الانطلاق في التحليل من ظاهر الكلام فقط)، بل يحملون هذا النحو على ذاك حتى يظهر الترتيب والنظم (لا الصفات الذاتية فقط). وعليه فإن مفهوم الموضع، وكذلك المثال لا يوجد مثلهما في اللسانيات الغربية إطلاقا، وهو أعظم فارق يفترق فيه النحو العربي عن اللسانيات الغربية الحديثة).وللإشارة فإن المواضع التي هي حول النواة الاسمية يمينا ويسارا . تدخلها الزوائد (العناصر اللغوية)، وتخرج منها بعمليات الوصل، وقد تكون فارغة، أي خالية من العنصر لأن الموضع شيء وما يحتوي عليه شيء آخر. وهذا الخلو من العنصر مع بقاء أو ثبات الموضع هو ترك للعلامة وخلو منها. ويطلق د/ عبد الرحمن الحاج صالح على هذا المفهوم العلامة العدمية (Expression zéro))،  وتختفي هذه العلامة في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر، فعلامة التذكير العدمية تقابلها علامة ظاهرة في المؤنث (عالم – عالمة). وعلامة المفرد العدمية تقابلها علامة ظاهرة في التثنية والجمع. وعلامة الابتداء العدمية (التجرد من العوامل) تقابلها علامات لفظية ظاهرة. وتنطبق العلامة العدمية أيضا على التقابل بين الحروف الصوتية، كعدم غنّة الباء في مقابل غنّة الميم وكلاهما له مخرج واحد.

– 5**مفهوم الأصل والفرع** :مما لا شك فيه أن المفهوم الذي ينبني عليه لا النحو العربي فحسب، بل علوم العربية كلها هو مفهوم الأصل والفرع. وقد جعل “الخليل” و”سيبويه” النظام اللغوي كله أصولا وفروعا، والفرع هو الأصل مع زيادة، أي مع شيء من التحويل، ويحصل ذلك بتفريع بعض العبارات عن عبارات أخرى تعتبر أبسط منها وبالتالي أصولا لها. ويبين ذلك النحاة العرب باللجوء إلى منهج علمي هو ما يسمونه حمل الشيء على الشيء أو إجرائه عليه بغية اكتشاف الجامع الذي يجمعها، وهو البنية التي تجمع بين الأنواع الكثيرة من الجمل، كما توضحها المتتاليات من الجمل التي أوردها سيبويه في كتابه

* مررت برجلٍ راكبٍ وذاهبٍ.
* مررت برجلٍ راكبٍ فذاهبٍ.
* مررت برجلٍ راكبٍ ثم ذاهبٍ.
* مررت برجلٍ راكعٍ أو ساجدٍ (بمنزلة إما وإما…(
* مررت برجلٍ راكعٍ لا ساجد (إما غلط فاستدرك وإما نسي فتذكر)…الخ.

وينطلقون في ذلك من أبسطها وهي التي تتكون من عنصرين؛ “زيد منطلق”، فيحملون عليها جملا أخرى تكون فيها زيادة بالنسبة إلى الجملة البسيطة، بحيث تظهر بذلك كيفية تحوّل النواة بالزوائد، وهي في الحقيقة مقارنة بنوية أساسها تطبيق مجموعة على مجموعات أخرى طردا وعكسا. فالمذكر مثلا أصل والمؤنث فرع، والمفرد أصل والمثنى والجمع فرع عليه، والمكبّر أصل والمصغّر فرع عليه، والجملة المبنية للفاعل أصل للجملة المبنية للمفعول. وقد اعتبر “شومسكي الجملة المبنية للفاعل نواة ومنطلقا للتفريع. والأصل عند الأئمة النحاة هو ما بُني عليه ولم يبن على غيره، ولا يحتاج إلى علامة ليتميز بها عن فروعه فله العلامة العدمية . Ø (Marque zéro)

والنحو العربي العلمي، لا التعليمي أو الفلسفي، هو مجموع المثل والقواعد التي يمكن أن تفرع بها وعليها جميع الإمكانات التعبيرية الخاصة بالوضع العربي. فهذا الجانب الديناميكي للغة تجهله اللسانيات البنوية التقليدية لأنها تركز كل اهتمامها على تشخيص الوحدات في ذاتها وبالاعتماد على تقابل الصفات الذاتية التي تميزها عن غيرها .

–6 **مفهوم العامل** :يعد العامل، أو العمل النحوي الفكرة الجوهرية التي تتأسس عليها نظرية النحاة العرب، ويعني القدماء بالعامل العنصر اللغوي الذي يؤثر لفظا ومعنى على غيره كجميع الأفعال العربية وما يقوم مقامها، فهو معقول من منقول . فكل حركة من الحركات الإعرابية التي تظهر على أواخر الكلم، وكذلك كل تغيير يحدث في المبنى والمعنى إنما يجيء تبعا لعامل في التركيب، فلا نجد معمولا إلا وتصور له العلماء الأوائل عنصرا لفظيا أو معنويا هاما هو العامل الذي يكوِّن مع معموله زوجا مرتبا . وههنا ينطلق النحاة من العمليات الحملية الإجرائية (حمل الشيء على الشيء) فيحملون مثلا أقل الكلام مما هو أكثر من لفظة وينطلقون من الجملة التي تتكون من عنصرين، كما سبق وأن أشرنا، نحو : زيد منطلق، ثم يشرعون في تحويلها بالزيادة مع إبقاء النواة (كما فعلوا باللفظة) للبحث عن العناصر المتكافئة، أي البنية التي تجمع وتشترك فيها الأنواع الكثيرة بل اللاّمتناهية من الجمل .

هذا ويصرح “سيبويه” في “الكتاب” أن عنصرين اثنين لا تكاد تخلو منهما أبدا البنية اللفظية للجملة، وهما العامل والمعمول الأول وتجدر الإشارة أن موضع العامل ليس له مكان معين في مدرج الكلام، بل هو موضع في داخل المثال أو الحد. فالعامل شيء، ومحتواه شيء آخر (كما أن الموضع شيء، وما يدخله من الزوائد شيء آخر). فقد يكون في موضع العامل “فعل تام” أو “فعل ناسخ” أو “إن وأخواتها” أو تركيب آخر كما في المصفوفة التركيبية الآتية :



نستنتج من خلال هذا الجدول الحملي ما يلي :

أ – أن النظرية النحوية العربية القديمة تنطلق من العمليات الحملية ، فيجري النحاة تحويلات بالزيادة على النواة (أقل الكلام) كما فعلوا باللفظة للكشف عن العناصر المتكافئة داخل المصفوفة (الزمرة(.

ب – أن العامل أو المعمول الأول شيء، ومحتواه شيء آخر، ففي العمود الأول يدخل عنصر قد يكون كلمة أو لفظة أو تركيبا وله تأثير على بقية البناء، لذلك سمي عاملا.

ج – إثبات قانون مهم وهو امتناع تقديم المعمول  الأول على عامله، إذ إن عبارة “سيبويه”: » أول ما تشغّل به الفعل تستلزم كما يقول د/ عبد الرحمن الحاج صالح شيئا آخر وهو استحالة تقدم المعمول الأول على عامله مهما كان، فإذا تقدم تغيّرت بنية الجملة دون معناها الوضعي

د – جواز التقديم والتأخير ما عدا المعمول الأول بالنسبة إلى عامله وفي حدود معينة.

هـ– قد يخلو موضع العامل من العنصر المشار إليه بالعلامة   العدمية Ø ، فهذا هو الذي يسميه النحاة بالابتداء، ومعناه عدم التبعية التركيبية، وليس معناه بداية الجملة كما يعتقد البعض .

1. - سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ج1، دار الجيل، ط1، بيروت1991، ص: 25-26 [↑](#footnote-ref-2)